

درر الحکام شرح مجلة الأحكام

@ 276 @ وَإِذَا كَانَ الْمُتَبِيعُ مُغَيَّبًا فِي الْأَرْضِ كَالْجَزَرِ وَاللَّيْفَةِ وَالْبَصَلِ وَالثُّومِ وَالْفُجْلِ فَبَيْعُهُ جَائِزٌ وَإِذَا رَأَى الْمُشْتَرِي نَمُوذَجًا مِنْهُ بَعْدَ شِرَائِهِ وَرَضِيَ بِهِ يُنْظَرُ فَإِنْ كَانَ مِمَّا يُبَاعُ وَزَوْدًا أَوْ كَيْدًا فَلَا فَعْلَى الْمُفْتَى بِهِ وَهُوَ قَوْلُ الْإِمَامَيْنِ يَبْدُ طُلُ خِيَارُهُ لِأَنَّ التَّعَامُلَ جَرَى بِهِ وَالاحتياجُ دَاعٍ إِلَيْهِ أَمَّا إِذَا كَانَ مِمَّا يُبَاعُ عَدًّا كَالْفُجْلِ فَرُؤُوبَةُ بَعْضِهِ لَا تُسْقِطُ خِيَارَ الرُّؤُوبَةِ (شُرُئُوبُ لَالِي) . الثَّانِي :

الْمُشْتَرِي . فَإِذَا كَانَ الْمُشْتَرِي اثْنَيْنِ فَإِنْ كَانَ خِيَارُ الرُّؤُوبَةِ ثَابِتًا لِأَحَدِهِمَا غَيْرَ ثَابِتٍ لِلْآخَرِ فَلَهُمَا الرَّدُّ بِإِلَافَةٍ . مَثَلًا : إِذَا اشْتَرَى شَخْصَانِ مَالًا لَمْ يَرِيَاهُ ثُمَّ رَأِيَاهُ فَرَضِيَ أَحَدُهُمَا بِهِ وَلَمْ يَرْضَ الْآخَرُ وَأَرَادَ الرَّدُّ فَلَهُ رَدُّهُ جَمِيعَهُ وَكَذَلِكَ إِذَا رَأَى أَحَدُ الشَّخْصَيْنِ الْمُتَبِيعَ قَبْلَ الشَّرَاءِ وَلَمْ يَرَهُ الْآخَرُ وَاشْتَرَى ذَلِكَ الْمَالَ صَفْقَةً وَاحِدَةً فَإِذَا لَمْ يَرِغَبْ أَحَدُ الشَّخْصَيْنِ الَّذِي لَمْ يَرِ الْمُتَبِيعَ فَلَا ثُنَانٍ يَرُدُّانِ الْمُتَبِيعَ بِإِلَافَةٍ حَتَّى لَوْ رَضِيَ الشَّخْصُ الَّذِي رَأَى الْمُتَبِيعَ أَوْ لَا بِالْبَيْعِ وَأَجَازَهُ قَبْلَ أَنْ يَرُدُّ الْآخَرُ فَعِنْدَمَا يَرَى الشَّخْصُ الَّذِي لَمْ يَرِ الْمُتَبِيعَ لَهُ رَدُّ جَمِيعِ الْمُتَبِيعِ (شُرُئُوبُ لَالِي . هِنْدِيَّةٌ) . - * * * * (الْمَادَّةُ 329)

بَيْعُ الْأَعْمَى وَشِرَاؤُهُ صَحِيحٌ إِلَّا أَنْ يَخِيَّرُ فِي الْمَالِ الَّذِي يَشْتَرِيهِ بَدُونِ أَنْ يَعْلَمَ وَصْفَهُ مَثَلًا لَوْ اشْتَرَى دَارًا لَا يَعْلَمُ وَصْفَهَا كَانَ مُخَيَّرًا فَمَتَى عَلِمَ وَصْفَهَا إِنْ شَاءَ أَخَذَهَا وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا (دُرُّ الْمُخْتَارِ . رَدُّ الْمُخْتَارِ) وَفِي شِرَاءِ الْأَعْمَى عَلَى هَذَا الْوَجْهِ يَمْتَدُّ خِيَارُهُ جَمِيعَ عُمْرِهِ مَا لَمْ يَصْدُرْ مِنْهُ قَوْلٌ أَوْ فِعْلٌ يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا بِالْمُتَبِيعِ أَوْ يَتَعَيَّبُ فِي يَدِهِ أَوْ يَهْلِكُ بَعْضُهُ (اُنْظُرْ شَرْحَ الْمَادَّةِ 320) وَالْأَعْمَى فِي هَذَا الْحُكْمِ وَغَيْرِهِ كَالْبَصِيرِ إِلَّا فِي اثْنَيْنِ عَشَرَ مَوْضِعًا مِنْهَا الشَّهَادَةُ وَالْفَضَاءُ وَالِدِّيَّةُ لِعَيْنِهِ (أَشْبَاهُ) أَمَّا الشَّافِعِيُّ

فَقَدَّهٗ فَقَالَ إِنَّهُ لَا يَصِحُّ بِبَيْعِ الْأَعْمَى وَلَا شِرَاؤُهُ إِلَّا إِذَا كَانَ
رَأَى شَيْئًا قَبْلَ الْعَمَى مِمَّا لَا يَتَغَيَّرُ كَالْحَدِيدِ لِأَنَّ الْأَعْمَى
لَهُ قُصُورٌ عَنْ إدْرَاكِ الْجَيِّدِ وَالرَّديءِ فَرُبَّمَا نَدِمَ إِذَا
أَخْبَرَهُ الْغَيْرُ بِرَدَاءَةِ لَوْ نَهَى مَثَلًا وَيَحْتَاجُ إِلَى رَدِّهِ مَعَ
الْحَيَاءِ . بَعْضُ مَا يُسْقِطُ خِيَارَ الْأَعْمَى - إِذَا اشْتَرَى الْأَعْمَى مَا لَا
غَيْرَ عَالِمٍ بِوَصْفِهِ وَتَعَيَّبَ ذَلِكَ الْمَالُ بَعْدَ الْقَبْضِ أَوْ هَلَكَ
بَعْضُهُ أَوْ بَاعَ بَعْضُهُ مِنْ الْآخِرِ أَوْ وَهَبَهُ وَسَلَّاهُ إِلَى آخِرٍ
وَكَانَ ذَلِكَ الْمَالُ أَرْضًا فَأَمَرَ الْأَكْسَارَ بِبَزْرِهَا يَسْقِطُ خِيَارُ
رُؤْيَيْهِ وَلَوْ حَصَلَ ذَلِكَ قَبْلَ رُؤْيَا الْمَبِيعِ لِأَنَّ مَا يَجْرِي فِي
الْمَبِيعِ بِأَمْرِهِ يَكُونُ كَأَنَّهُ وَاقِعٌ مِنْهُ وَعَلَى هَذَا فَإِذَا
تَعَيَّبَ الْمَبِيعُ وَعُدَّ الْمَبِيعُ لَازِمًا فِي بَعْضِهِ غَيْرَ لَازِمٍ فِي
الْبَعْضِ الْآخِرِ فَإِنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ تَفَرُّقَ الصَّفَقَةِ كَمَا أَنَّهُ لَا
يَجُوزُ رَدُّهُ مَعْيِبًا لِأَنَّهُ إِذَا رُدَّ إِلَى الْبَائِعِ مَعْيِبًا تَضَرَّرَ
بِهِ (رَدُّ الْمُحْتَارِ . طَحْطَاوِيٌّ) (اُنْظُرْ شَرْحَ الْمَادَّةِ 335) .
يَجِبُ أَنْ يُوصَفَ الْمَبِيعُ وَصْفًا مُطَابِقًا لَهُ حَتَّى يَكُونَ الْوَصْفُ
بِمَنْزِلَةِ رُؤْيَيْهِ فَإِذَا وَصَفَ الْمَبِيعُ الْأَعْمَى وَطَهَرَ مُخَالَفًا
لِلْوَصْفِ فَلَا يَسْقِطُ خِيَارُ الْأَعْمَى (رَدُّ الْمُحْتَارِ) وَكَذَلِكَ إِذَا
اشْتَرَى شَخْصٌ مَا لَا لَمْ يَرَهُ حِينَ كَانَ بِصِيرًا ثُمَّ عَمِيَ قَبْلَ رُؤْيَا
الْمَبِيعِ يَسْقِطُ خِيَارُهُ بِمَا يَسْقِطُ خِيَارَ الْأَعْمَى كَالْوَصْفِ
وَالْتَّعْرِيفِ وَالشَّمِّ وَالْجَسِّ وَالذِّوْقِ لِأَنَّ الْعَجْزَ قَدَّ وَجَدَ
قَبْلَ الْعِلْمِ (اُنْظُرْ الْمَادَّةَ 53) كَمَا أَنَّهُ إِذَا اشْتَرَى الْأَعْمَى
مَا لَا وَسَقَطَ خِيَارُهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ فَلَا يَعُودُ إِذَا أَصْبَحَ بِصِيرًا
(مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ . هِنْدِيَّةٌ) . - * * * *